

# الصعود السياسي لرجال الأعمال.. أسبابه ونتائجه



**د. مصطفى الرفاعي**  
وزير الصناعة والتجارة  
التكنولوجية الأسبق

والسؤال الآن: كيف حدث اختراق رجال أعمال مواقع السلطة وما هي أسبابه؟

الحقيقة إن البداية كانت طيبة بعد نجاح بدايات سياسة الانفتاح وأصدار قانون الاستثمار وإعفاء المدن الصناعية من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية لعشر سنوات - وتولت الدولة إنشاء البنية الأساسية للمناطق الصناعية، حدث تطور ممتاز في الاستثمار الوطني في صناعات وطنية صغيرة بالمناطق والمدن الصناعية لدى إلى زيادة معدلات التنمية. ظهرت على ساحة المجتمع الصناعي بعض التنظيمات والقيادات منها جمعية رجال الأعمال التي قامت بدور محمود في بداية الانفتاح.

وقد أدى هذا النجاح إلى اتجاه الدولة إلى الاعتماد على القطاع الخاص في إحياء التنمية، خاصة بعد أن تقرر أن تتوقف الدولة عن الاستثمار في الصناعة واتجاهها إلى بيع شركات القطاع العام.

حين أرادت الحكومة أن تحقق إنجازات - ظنت أن تحقيق هذه الإنجازات سيتأتى بتبني مجموعة من الصناع والتجار كي يقودوا حركة الاستثمار والتنمية - بالعمل في مجالاتهم الاقتصادية، ولم يكن الغرض من ذلك خلق فئة تمتلك المال والنقد السياسي والإعلامي أو تسعى تدريجياً للاستيلاء على السلطة. أعطتهم الدولة أراضي وقمت لهم خزائن بنوك القطاع العام كي يستثمروا الأموال في مشروعات التنمية. الأموال التي أتاحت لهم تكن أموال الحكومة بل أموال المودعين من الشعب. إلا أن الأمور سارت فيما بعد في طريق آخر.

فقد قرر بعض رجال المال والأعمال التفرغ على مواقع السلطة - باحتلال

ملاكاً لبنوك وحرصاً على ألا يخلط نشاطه بالنشاط الحزبي والسياسي، كثير من رجال المال والأعمال اصحاب شركات عائلية، تحالفهم مع السلطة خدم مصالحهم وزاد من نفوذهم وراثتهم، بعضهم يشغل اليوم مواقع مهمة في الحزب الوطني وفي مجلس الشعب وفي حكومة دكتور نظيف، ويمتلكون العديد من الصحف وقنوات التلفزيون، آلت إليهم أموالنا المودعة بالبنوك المصرية بغرض استخدامها في تمويل مشروعاتهم الصناعية والاقتصادية. اكتسبت علاقات احتوائهم واستيلائهم على سلطات الحكم في مصر، لم يبق خارجاً على نفوذهم الآن سوى المؤسسة العسكرية، وأرى أن وصولهم إلى هذه المواقع سيخسر بهم وبشباطهم الاقتصادي مستقبلاً، كما أنه أضعف كثيراً دور الدولة الرقابي وتسيب في تراجع الحكومة عن بعض مبادئ وتقييم الحركة الوطنية، ومنها تحرير الاقتصاد من السيطرة الأجنبية والعدالة الاجتماعية وعدم سيطرة رأس المال على الحكم.

إن ما تعيشه اليوم يمثل خلطاً خطيراً في الأدوار، فقد نفذ بعض رجال المال والأعمال إلى مواقع مهمة وقيادية في أعلى مستويات الحزب الوطني ومجلس الشعب ولجان. أي أنه أصبح لهم كرجال المال والأعمال سلطة الرقابة على الحكومة!! وهو بلا شك وضع مستقلب يؤدي إلى ما شاهدناه في قضية كيايس الدم الملوثة وغيرها من القضايا التي تطلعننا بها الصحف.

هذه القضية تستحق دراسة جادة وتحليلاً للكشف عن أسباب موافقة اللجان المختصة بالمراجعة المالية وإقرار الترسية والشراء. وأرجو أن يكشف القضاء عن أوجه وأسباب تقصير لجان كيايس الدم والفلاتر. صاحب شركة «هايدلينا» يشغل موقع وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب فهو من كبار رجال السلطة التشريعية والرقابية وهو من قيادات الحزب الوطني المهمة، أي أنه يشغل موقعاً مهماً في تركيبة السلطة أقوى بكثير من موظفي الدولة المدينين بلجان وزارة الصحة، لن نخوض في الأسباب حتى يصدر القضاء كلمته.

اختلاط الأدوار أدى إلى ضعف واهتراف أجهزة الدولة التي كانت تصعد لمخالفات وتجاوزات رجال الأعمال، سجد أمثلة كثيرة لتردد أجهزة الدولة في التصدي لتجاوزات اصحاب الأموال وعلى قدرة هؤلاء بما لهم من نفوذ على إبعاد من لا يساير رغباتهم.

كان تأسيس بنك مصر وشركاته إنجازاً وطنياً عظيماً وعملاً رائداً سابقاً لعصره - ليس في مصر فقط بل في الشرق، وأقبل المصريون على المساهمة في تأسيس البنك بدافع الروح الوطنية التي تميزت بها هذه الفترة، توحدت جموع الشعب تطلباً للاستقلال ورجاءاً للمستعمر. وكالعادة تصرف المستعمر بحماقة ويغزو القوة، فقام بنفى سعد زغلول ورفاقه، مما زاد من اشتعال الموقف وتقيام ثورة ١٩١٩، التي كانت أحد أسباب إنشاء بنك مصر.

تعددت وتكاملت شركات بنك مصر الخمس عشرة كتي تغطي أنشطة صناعية وأخرى استراتجية، كان منها شركة مصر للفنل والنسيج بحلقة الكبرى وشركة مصر للطيران.

لم يقدم محمد طلعت حرب بهذا العمل الوطني الجليل، لأنه كان يسعى إلى ثروة شخصية في منصب سياسي كبير، فطلعت حرب لم يتقلد أي منصب وزاري ولم يرشح نفسه لعضوية البرلمان رغم شعبيته الطاغية، ولم ينشر صحيفة تكسبه نفوذاً وتأثيراً في الرأي العام. ولا يعني هذا أنه لم يكن لديه حسن وطني وسياسي كبير، فإن مبادئ وروح الحركة الوطنية كانت تجرى في دماه، ووضع ذلك في مواقفه الوطنية وكتبه التي قلها ومنها كتابه بعنوان «قناة السويس» الذي أصدره في عام ١٩١٠ «قبل إنشاء بنك مصر»، والذي عارض فيه قرار رئيس الوزراء بطرس غالي بتأميد امتياز شركة قناة السويس في عام ٢٠٠٨، لقي هذا القرار رفضاً شعبياً جارياً وأدى إلى اغتيال بطرس غالي وإلى الرجوع عن القرار.

تزامن طلعت حرب خلال دراسته بمدرسة الحقوق الخديوية مع مصطفى كامل ومحمد فريد، وكان شريكاً لهم في الحركة الوطنية. إلا أن طلعت حرب فضل أن يخدم مصر بإنشاء بنك مصر وشركاته، وابتعد عن الأنشطة السياسية كي يحافظ على هذه المؤسسة المهمة، ولم يرضخ إلى أي من الأحزاب.

بنك مصر كان يتمتع بتأييد الشعب المصري بجميع فئاته وطبقاته، كان تاركياً لاستقلال إرادة مصر السياسية والاقتصادية - وخطوة نحو تدمير النشاط الاقتصادي، يتصدى على أرض الواقع للنمو الأجنبي وسيطرت على مقدرات مصر واقتصادها، كانت أموال ملكاً للمؤسسين والمودعين من أبناء الشعب، ولم تكن ملكاً لطلعت حرب وعائلته وإبنائه.

أما الآن لدينا مجتمع كبير من رجال الصناعة من القطاع الخاص ساهموا في بناء قاعدة صناعية في جميع أنحاء مصر، وركزوا على مشروعاتهم، نجحهم في مشروعاتهم ومصانعهم هو نجاح لهم ولقصر نفوذهم ونهبتهم على ما حققوه.

كما ذكرت طلعت حرب لم يكن

مواقع قيادية بالحزب الوطني ثم رئاسة بعض اللجان المهمة بمجلس الشعب، وانتهى الأمر بتشكيل حكومة تضم لأول مرة مجموعة من الوزراء من رجال الأعمال، إلا أن التأييد الشعبي والسياسي للحكومة لا يتأتى من خلال تحالفات مع رجال الأعمال.

وتزامن اختلاط الأدوار مع تخلف البعض عن سداد أقساط القروض التي حصلوا عليها من البنوك، وظن البعض أن امتناعه عن السداد يجعله في مركز الأقرى والأقرب على المساومة على شروط جديدة للسداد ولكنها قسمة معروفة. ورأى المجتمع المصري بعض الأمور توجه إلى استخدامات مظهرية وربما استفزازية للشعب تعبيراً عن الجاه والنفوذ. واتجه بعض رجال المال أيضاً صحتاً تطوير نفوذهم بأن استلوا صحتاً وقنوات تلفزيونية، ولم لا، فالإعلام سلاح وسلطة وأداة يمكن استخدامه للدعاية وتمجيد الأدوار أو لتقذير سمعة الآخرين. ويتجاوز رجال المال - ولا أقول الصحافة الحزبية - ويغزو عضول الشباب ويشكك في ثوابت العمل القومي ويتجاوز أحياناً الخطوط الحمراء الواجب الالتزام بها حرصاً على سلامة المجتمع.

أما رجال الأعمال بالخارج يحرصون على عدم الاشتغال بالسياسة ولا يجدون الوقت لذلك، بل يفضل بعضهم الابتعاد عن الأضواء لأن تدخلهم في العمل السياسي سيحلب على نشاطهم الأساسي مشاكل كبيرة. إضافة إلى ما له من مردود سلبي على الشعب، وهنا ما أدركه طلعت حرب.

وإذا ما سألنا: هل حدث تراجع عن قيم ومبادئ الحركة الوطنية؟ فإنني أرى أن قيم مصر نابعة من الشخصية الوطنية والتراث وقد جسدتها الحركة الوطنية وأيدها الشعب.

- بداية أتوه إلى أن حركة يوليو تبنت معظم مبادئ الحركة الوطنية التي قادها مصطفى كامل وسعد زغلول ورفاقهم.

كان أحد مبادئ يوليو هو إلغاء سيطرة رأس المال على الحكم، واعتقد مما أسلفنا أننا نشهد تراجعاً واضحاً عن هذا المبدأ. وهو مبدأ متلحق في دول الغرب الرأسمالي، أي أن التحويل عن النظام الاشتراكي ليس نزيهة لعودة سيطرة رأس المال على الحكم وليس نزيهة لعودة سيطرة الأجانب على الاقتصاد المصري.

- العدالة الاجتماعية هي التي تحقق السلام الاجتماعي وتماسك الأمة وتجنبنا الصراعات الطبقة التي قد يكون الأثرية، من اصحاب الأموال أو ضحاياها.

- حدث تراجع واضح في فكرة القومية العربية وفي قدرة العرب على التضامن في التعامل مع قضاياهم ومشاكلهم، وهو تضامن لا يتبعه ولا تحرب به القوى الأجنبية المعادية، ثراء العرب صاحبه ضعف سياسي كبير نتيجة انكشافهم على المصالح الشخصية والفقرية على حساب

الاتحاد في مواجهة ما يتهددهم من أخطار.

منذ ١١ سبتمبر وبعد حرب العراق تعرضت الدول العربية لضغوط من الدول الغربية ومن الولايات المتحدة، وطلبت هذه الدول بثمن سياسي لما تقدمه لمصر من منع، وساعد هذا المنع على اختراق المجتمع وظهور عملاء وانتهازيين من الناحل، واستهدفت الدول المانحة الثوابت الوطنية وصلاحيات الدول وسياسيتها وقوتها.

إن الشعب المصري له مواقف تاريخية عديدة تتم عن أصالته، فهو لم يتروى في التصحية من أجل الوطن ضد أعدائه. إلا أن لهذا الشعب طريقته الخاصة في التعبير عن عدم الاقتناع وعدم الرضا عما يجري في الشأن العام، فهو يتخذ موقفاً سلبياً ويمتنع عن المشاركة مع الجهر والعميان. ويتبدو عليه حسالة من التسيب والغفوض وعدم الاستجابة أو الانكفاء على المصالح الشخصية، ويتجه البعض إلى الاختباء تحت عباءة الدين بإطلاق الحمى أو الغشلاء والدروشة، وهي جميعاً مظاهر هروب من واقع لا يشارك فيه. من الواضح أن هناك فجوة تتسع بين الحكومة والشعب - وأن ازدياد الفسور وازدياد ثراء رجال المال وتوليهم السلطة في البلاد لم يسكب الحكومة رضاء الشعب.

أما ما يدور من حوارات تليفزيونية أو على صفحات الصحف المختلفة فلا أتعتقد أنه يلقي اهتماماً كبيراً من الشارع المصري الذي يعتبرها حوارات بين أبراج عاجية يخاطب بعضها بعضاً.

شهدنا في الأيام الماضية ضجيجاً إعلامياً كبيراً حول المادة الثانية للدستور كان فيه استفزاز خطير للمشاعر العربية ومحاولات أذى لإشمال قننة كان واضحاً أن هناك قوى أجنبية معادية تقف وراءها. تاريخ مصر الحديث لم يعرف هذه الفتن، فقد كانت الحركة الوطنية دائماً تجسيدا لوحدة الشعب ولم تستطع قوى الاستعمار اختراقها أو النيل منها.

كما أن تصاعد نفوذ وقوة احتكارات الأسمنت وحديد التسليح - وكلتاها سلطة استراتجية - له آثاره الاجتماعية وعلى قدرة المواطن على الحصول على سكن يوفر له حياة آمنة في وطنه، ارتفع سعر طن الحديد من ٩٠٠ جنيه في عام ٢٠٠١ إلى ٣٦٠٠ جنيه في ٢٠٠٧، تحول كبير في دولة كانت تخشى رفع سعر كيلو السكر حتى لا يتأثر المواطن. أما صناعة الأسمنت فصنارت مشللاً صارخاً لعودة السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصري، واتفاق الشركات الأجنبية على رفع أسعار الأسمنت لتعظيم تحويلات مكاسبهم للخارج في تصد واضح للحكومة ومصالح المجتمع.

كان طلعت حرب على حق حين قال: للسياسية رجال وللمال رجال - ومن يخلط بين عمل وعمل اختلط عليه الأمر وتبين عليه القصد وأقلت منه سر النجاح.